ISSN: 2750-6142

المجلد 4، العدد 10، 2025
Vol: 4 / N°: 10 (2025)

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

Arabic Translation Work:

Rémi Léger (Author)

Language Policy and Planning and the Role of the State*

Mohamed Saoudane (Translator)
Ibn Tofaïl University, Kenitra, Morocco
Email : mohamed.saoudane@uit.ac.ma
Orcid : 0009-0000-3779-2812

Received	Accepted	Published
7/11/2024	26/1/2025	27/1/2025

doi : 10.63939/AJTS.e1bhcb20

Cite this article as : Léger, R. (2025). Language Policy and Planning and the Role of the State (M, Saoudane, Arabic Trans.). *Arabic Journal for Translation Studies, 4*(10), 153-168.

Abstract

This contribution aims to present the role of normative political theory in language policy and planning. It focuses on how this theory conceptualizes the state's management of languages and linguistic diversity based on its duties and responsibilities. The discussion begins by addressing the concept of the state and state power within the frameworks of the liberal and Marxist traditions. It then shifts to the models and approaches adopted in the normative debate within the liberal tradition concerning language policy and planning. The chapter also delves into the details of two competing theories of linguistic justice: Philippe Van Parijs's and Alan Patten's. These two theorists are among the most prominent political thinkers who have provided comprehensive, systematic, and normative reflections on the duties and roles of states in language policy and planning. Their theories are grounded in a diverse set of liberal principles with institutional and political implications for language and linguistic diversity.

Keywords: Normative Political Theory, State, State Traditions, Linguistic Justice, Territoriality

© 2025, Saoudane, licensee Democratic Arab Center. This Translated Paper is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

* Léger, R. (2024). Language policy and planning and the role of the state. in Gazzola, M., Grin, F., Cardinal, L., & Heugh, K. (Eds.) *The Routledge handbook of language policy and Planning*, (89-100). Taylor & Francis.

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS
المجلد 4، العدد 10، 2025
Vol: 4 / N°: 10 (2025)
ISSN: 2750-6142

عمل مترجَم:

ريمي ليجر (المُؤَلِّف)

التخطيط والسياسة اللغوية ودور الدولة

محمد صوضان (المترجِم)
جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
الايميل: mohamed.saoudane@uit.ac.ma
أوركيد: 0009-0000-3779-2812

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2024/11/7	2025/1/26	2025/1/27

doi: 10.63939/AJTS.e1bhcb20

للاقتباس: ليجر، ر. (2025). التخطيط والسياسة اللغوية ودور الدولة (ترجمة محمد صوضان). *المجلة العربية لعلم الترجمة*، *4*(10)، 153-168.

ملخص

تستهدف هذه المساهمة عرض إسهام النظرية السياسية المعيارية في التخطيط والسياسة اللغوية. وتركز على تصورات هذه النظرية لكيفية تدبير الدولة للغات والتنوع اللغوي من منطلق واجباتها ومسؤلياتها. وقد تناولت في البداية مفهوم الدولة وسلطة الدولة في إطار التقليدين الليبرالي والماركسي. وركزت بعد ذلك على النماذج والمقاربات المعتمدة في النقاش المعياري ضمن التقليد الليبرالي حول التخطيط والسياسة اللغوية، كما تناولت بالتفصيل جوانب من نظريتين متنافسين في العدالة اللغوية؛ نظرية قيليب فان باريس وآلان باتن بوصفهما من أكثر المنظرين السياسيين الذين قدموا تأملات معيارية وشاملة ونسقية بشأن واجبات وأدوار الدول في التخطيط والسياسة اللغوية والتي أسساها على جملة متنوعة من المبادئ الليبرالية ذات التداعيات المؤسسية والسياسية على اللغة والتنوع اللغوي.

الكلمات المفتاحية: النظرية السياسية المعيارية، الدولة، تقاليد الدولة، العدالة اللغوية، الإقليمية

©2025، صوضان، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشر هذا النص المترجَم وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1. مقدمة

تستعرض هذه المساهمة إسهام النظرية السياسية المعيارية (Normative political theory) في التخطيط والسياسة اللغوية، بالتركيز على رؤى هذه النظرية فيما يتعلق بواجبات وأدوار الدولة بخصوص اللغة والتنوع اللغوي. نسفتح المساهمة بمناقشة مفاهيمية للنظريات المهيمنة للدولة مع التأكيد على اندراج العمل المعياري في التخطيط والسياسة اللغوية ضمن التقليد الليبرالي للدولة (Peled 2017؛ انظر أيضا Schmidt 2014)؛ يتبنى الليبراليون رؤية خاصة للدولة وسلطتها، وتقارن المساهمة بين الدولة الليبرالية والتصورات الماركسية للدولة. يلي ذلك تقديم نظرة عامة على النقاش المعياري حول اللغة بالتركيز على القضايا الأساس التي تستوجبها الاعتبارات الأخلاقية والنماذج التي طورت لمعالجتها. تنتقل بعدها إلى نظريات العدالة اللغوية لتسليط الضوء على الأطر المعيارية التي قدمها فيليب فان باريس (Philippe Van Parijs) وآلان باتن (Alan Patten). ورغم أن العديد من المنظرين قد حددوا مبادئ توجيهية تهدف إلى توجيه واجبات وأدوار الدولة بشأن اللغة، إلا أن فان باريس وباتن قد قدما نظريات معيارية شاملة للعدالة اللغوية. وتختتم المساهمة بالإشارة إلى مجال بحثي ناشئ يحاول التوفيق بين النقاش المعياري حول اللغة والدراسات السياسية بشأن تقاليد الدولة.

2. القضايا والمفاهيم والتعريفات الأساس

يعد الاهتمام بالتخطيط والسياسة اللغوية في النظرية السياسية المعيارية مجالا ناشئا نسبيا. فأول كتاب في مجاله يحدد ملامح النقاش والقضايا النظرية والمعيارية المترتبة بالتخطيط والسياسة اللغوية هو كتاب " الحقوق اللغوية والنظرية السياسية(2003)" الذي حرره ويل كيمليكا (Will Kymlicka) وآلان باتن (Alan Patten). وقد تطرق المساهمون في هذا الكتاب لمواضيع المساواة اللغوية والحقوق اللغوية والعدالة اللغوية، وهي محاور أساس في النقاش المعياري حول اللغة. وشهد مجال التخطيط والسياسة اللغوية من المنظور المعياري منذ صدور هذا الكتاب طفرة كبيرة. ومن بين أبرز المؤلفات في هذا المجال نذكر أعمال فيليب فان باريس (Philippe Van Parijs)، وآلان باتن، وهيلدر دي شوتير (Helder De Schutter)، وديبنيس ريوم (Denise Réaume)، وهيو لويس (Huw Lewis)، وآنا ستيلز (Huw Lewis). وعموما تسعى النظرية السياسية المعيارية إلى تحديد وتسويغ المبادئ التي ينبغي أن توجه الدولة والجهات السياسية الفاعلة في التعامل مع السياسات عامة والسياسات اللغوية بالخصوص. وتتناول الأبعاد الأخلاقية للقضايا السوسيوسياسية، مثل توزيع الموارد وتصميم المؤسسات السياسية في المجتمعات المتنوعة. وفي علاقة باللغة، طور المنظرون السياسيون العاملون في إطار هذه النظرية أطرا معيارية متنافسة تسعى إلى ربط السياسات والخطط اللغوية بمبادئ الديموقراطية والاعتراف والمساواة. وقد أسهمت أعمالهم في استجلاء أثر هذه المبادئ الأساس على السياسات اللغوية، كما ساهمت في تشكيل نماج معيارية تعزز الاعتراف بلغات الأقليات والتنوع اللغوي.

ستركز المساهمة، قبل استعراض هذه النماذج المتنافسة، وبإيجاز، على الأدبيات التي تتناول الدولة وممارستها للسلطة. تعد الدولة موضوعا جوهريا للتحليل في علم السياسة. وتدل بشكلها الحديث، عموما، على جملة من المؤسسات السياسية التي تمارس سلطتها السيادية على إقليم معين وسكانه. وتتمتع هذه المؤسسات مجتمعة بالسلطة السياسية التي تخول لها سن القوانين واستخلاص الضرائب من الساكنة التي تشغل فضاءها المحدود بحدودها السياسية. ويتفق العديد من الباحثين فيما يشبه الإجماع على أن الدولة الحديثة نشأت وتبلورت وتطورت في أوروبا الغربية أولا، ثم صُدِّرَ نموذجها عبر الإمبراطوريات

والدول الاستعمارية إلى مختلف أنحاء العالم. وعلى غرار المفاهيم الأخرى الأساس في علم السياسية، هناك العديد من النظريات المتباينة بشكل جذري حول الدولة وسلطتها. وستعقد الصفحات القادمة مقارنة بين موقفين نظريين سائدين للدولة؛ التصور الليبرالي والماركسي. توجد اختلافات جوهرية بين هاذين التقليدين الفكريين كما أنها هناك تبيانات واضحة داخل كل منهما؛ تفهم الدولة الليبرالية وفق تصورات مختلفة ومتنافسة، وأنتجت أعمال ماركس (Marx) وانجلز (Engels) العديد من التفسيرات للدولة وسلطتها. والنتيجة جملة من النقاشات الغنية والعميقة التي تتطلب أكثر من مساهمة مركزة لشرحها ومقارنتها بطريقة وافية. لذلك سنعتمد استراتيجية التركيز على إبراز الفرضيات الأساس والمبادئ الرئيسة لكل تقليد فكري، والتجاهل المتعمد للتفاصيل والتفريعات الداخلية.

1.2. الدولة الليبرالية

تمحور التقليد الليبرالي الأنجلو-أمريكي للدولة في مراحله الأولى على الحرية الفردية، ورأى الليبراليون الرواد كطوماس هوبز (Thomas Hobbes) وجون لوك (John Locke) وآدم سميث (Adam Smith) أن الدولة "شر ضروري". إذ نظروا إلى الدولة الليبرالية على أنها ضرورية لحماية الحريات المدنية وتعزيزها في مواجهة تعسف السلطة. وقد ظهر هذا التقليد الليبرالي كرد فعل على الملكيات المطلقة التي لم تكن سلطتها تخضع لأي دستور أو قوانين مدونة. وفي هذا السياق، أصبحت الدولة شرطا أساسيا للتعبير الفعلي عن الحرية الفردية، لأنها تتيح حماية الحريات المدنية عبر ضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع. لكن الليبراليين الرواد كانوا قلقين بشدة من إمكانية تدخل الدولة في الحريات الفردية للأفراد، وكانوا قلقين تحديدا من النزعة الأبوية للدولة وإمكانية استغلال ممثليها سلطاتهم الفردية لفرض إرادتهم الخاصة.

كان الحل لهذا التوتر المتأصل في الدولة بوصفها شرطا للحرية وتهديدا لها ماثلا في الدستورانية (constitutionalism) وحكم القانون. يوضح الدستور حدود سلطة الدولة ونطاق ممارستها، بينما تضمن سيادة القانون خضوع جميع الأفراد، بمن فيهم ممثلو الدولة، للقوانين نفسها. كان هذان المبدآن، بالنسبة لليبراليين الرواد، يحددان "قواعد اللعبة" (rules of the game) المؤسسة للقيم والمؤسسات التي تحدد العلاقات بين الدولة والأفراد وبين الأفراد أنفسهم.

شهدت طبيعة الليبرالية بمرور الزمن تحولا كبيرا؛ فبينما كانت الليبرالية الكلاسيكية أو المبكرة تركز على الحرية الفردية وتدعو إلى "دولة الحد الأدنى" (minimal state)، فإن الليبرالية الحديثة أو الإصلاحية التي يمثلها جون ستيورات ميل (John Stuart Mill)، وطوماس هاردي غرين (T. H. Green)، وليونارد هوبهاوس (Leonard Hobhouse)، دعمت التدخلات السوسيوقتصادية للدولة كآلية لتعزيز الفردانية (individuality)، وبالتالي، ازدهار الإنسان. ويمكن إبراز الفرق بين الليبرالية المبكورة والحديثة بالعودة إلى التمييز بين الحرية "السلبية" و"الإيجابية"(Berlin 1958). كانت الحرية بالنسبة لليبراليين الرواد تعني ترك الأفراد وشأنهم؛ أي أن الدولة ستعمل على حماية وتعزيز أكبر قدر ممكن من الحرية حتى يتمكن الأفراد من تحديد نمط وأسلوب حياتهم وكيفية عيشهم. وهذا التصور للحرية "سلبي" لأنه يركز على غياب العوائق أو الحواجز أو القيود الخارجية؛ حماية الحرية من التدخل الخارجي. وبالنسبة لليبراليين الحداثيين فإن الحرية تتعلق بالقدرة على الاختيار الدال والعمل وفقه. وهذا التصور للحرية "إيجابي" لأنه يستند إلى امتلاك القدرات أو الوسائل؛ الحرية في إدارة حياة الفرد. إن التركيز على الاختيار الدال دفع الليبراليين الحداثيين إلى تأييد التدخلات الحكومية التي تعزز الظروف الضرورية للأفراد للازدهار.

تدعم الليبرالية الحديثة، عموما، فكرة أن الدولة يجب أن تتدخل لتصحيح الظلم الاجتماعي ومعالجة اللامساواة المجتمعية. وفي المقابل، كان الليبراليون الرواد يعتقدون أن الأقتصاد يجب أن يعمل بحرية بمعزل عن تدخل الدولة، وعلى الرغم من أن هذا المبدأ قد جلب الراحة والرفاه والثراء لبعض الأفراد إلا أنه كان نقمة على البعض الآخر؛ إذ كان مصحوبا بالفقر والمرض. وبمرور الوقت صار من الصعب التوفيق بين مبدأ الحرية في اختيار أسلوب الحياة ونمط العيش وبين حقاق المجتمع الليبرالي. وقد طورت الليبرالية الحديثة، في هذا السياق، مفهوم "الدولة المكِّنة" (enabling state)؛ وهي الدولة الليبرالية التي تتدخل في المجتمع لتعزيز القدرات أو الوسائل الضرورية لتمكين الأفراد من الازدهار. من هذا المنظور صار على الدولة واجب التركيز على ازدهار الأفراد ومساعدتهم في التحكم في حياتهم من خلال تعزيز الظروف السوسيوقتصادية.

2.2. الرؤى الماركسية للدولة

لقد ولَّدت الماركسية العديد من المقاربات النظرية لدراسة الدولة. ويمكن تفسير هذا التنوع الداخلي بحقيقة أن أعمال ماركس وإنجلز لا توفر "تحليلا نظريا محكما ومنسجما ومستمرا للدولة" (Jessop 1977: 357؛ انظر أيضا Miliband 1965). تنشغل النظريات الماركسية، عموما، حول الدولة، بالدور البنيوي للدولة في العلاقات الطبقية والرقابة الاجتماعية والاستغلال. وقد سعى الماركسيون، بمن فيهم ماركس وانجلز، إلى الكشف عن العلاقة الحتمية بين الليبرالية والرأسمالية، وشرحِ شكل الدولة ووظائفها وتناقضاتها. وتعد هذه النقطة الأخيرة جوهرية لأنها تشير بوضوح إلى الفرق الجوهري بين الليبرالية والماركسية. إن النظريات الليبرالية للدولة معيارية بالمعنى التقريري؛ أي أنها تحدد وتبرر المبادئ الهادفة إلى توجيه العمل السياسي، في حين أن النظريات الماركسية معيارية بالمعنى النقدي، لأن هدفها هو كشف الإيديولوجيا (الليبرالية) التي تُسنِدُ الدولةَ الحديثة والمساهمة في تحرير البشر.

يميز باتريك دنليفي (Patrick Dunleavy) وبرندان أوليري (Brendan O'Leary) [1987] بين ثلاث مقاربات نظرية مستمدة من أعمال ماركس وانجلز تفسر دور الدولة في إعادة إنتاج النظام الرأسمالي؛ ينظر في المقاربة الأداتية (instrumental) إلى الدولة بوصفها أداة في يد الطبقة البورجوازية، ويمكن العودة بأسس هذه المقاربة إلى "البيان الشيوعي (1848)" حيث صاغ ماركس مقولته الشهيرة بأن الجهاز التنفيذي للدولة ليس سوى "لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للطبقة البورجوازية بكاملها". وكان يعني بهذا التصريح أن الدولة كانت تحت السيطرة المباشرة للبورجوازية المهيمنة، وتستخدم لدعم العلاقات الرأسمالية والسيطرة الطبقية.

تركز المقاربة التحكيمية أو التوسطية (arbiter) على الاستقلال النسبي للدولة عن المصالح البورجوازية. وتجد هذه المقاربة أسسها في كتاب "الثامن عشر من برومير للويس بونابرت 1852" حيث يقدم ماركس تحليلا للعوامل التي جعلت انقلاب لويس بونابرت (Louis Bonaparte) ممكنا. يمكن للدولة الحديثة، في ظروف استثنائية، عندما تفشل البورجوازية في الهيمنة المطلقة على الطبقات الأخرى، أن تقوم بدور الوسيط بين "فرقاء" (fractions) رأس المال وتعمل على تعزيز سلطتها وتوسيعها. يكتب تيم هال (Tim Hall) "يوفر هذا النموذج تصورا للدولة التي، رغم كونها محددة بالاقتصاد بشتى الطرق، تملك القدرة على التوسط بين مختلف فرقاء رأس المال، وبين الطبقات الاجتماعية عند الضرورة" (2007: 95). لكن استقلاليتها تبقى نسبية؛ إذ تعتمد الدولة على الدعم المادي للبورجوازية ما يجعلها تعمل على حماية مصالح رأس المال والعلاقات الرأسمالية على المدى البعيد.

وختاما، ترى المقاربة الوظيفية (functional) المستوحاة من كتاب رأس المال (1894) لماركس وكتابات انجلز أن الدولة تخضع بالكامل للنظام الرأسمالي. وتشكل "القاعدة" الاقتصادية للمجتمع البورجوازي-وسائل الإنتاج والعلاقات الرأسمالية- وفقا لهذه المقاربة، "البنية الفوقية" التي تشمل مؤسسات الدولة والسياسيات بشكل عام. وتصمم وظائف الدولة لتعزيز الشروط المثالية لتراكم رأس المال "بغض النظر عما إذا كانت الدولة تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للرأسماليين، وبغض النظر عن التوازن الدقيق للقوى الطبقية"(Dunleavy & O'Leary 1987: 211).

تتموقع معظم الأعمال المعيارية المتعلقة بالتخطيط والسياسة اللغوية، كما أشير لذلك سابقا، ضمن إطار التقليد الليبرالي للدولة. يؤكد رونالد شميديت (Ronald Schmidt 2014: 396) أن "النقاش قد تم بشكل كامل ضمن التقليد الليبرالي الديموقراطي المتمركز حول الحقوق". غير أن هذا لا يعني أن هناك إجماعا مطلقا بين منظري السياسة حول أفضل تصميم للسياسات اللغوية، بقدر ما يعني أن النقاش حول اللغة هو في كليته نقاش بين الليبراليين. ويتمحور هذا النقاش حول كيفية تفسير وتنظيم المبادئ الليبرالية الأساس، ونتائجها المباشرة بخصوص فهم واجبات الدولة وأدوارها فيما يتعلق باللغة والتنوع اللغوي. وستركز هذه المساهمة على تناول هذا النقاش المعياري عبر استعراض أبرز النماذج/ المقاربات المعيارية التي اقترحت إلى حدود كتابته.

3. التطوير

يعد كتاب الحقوق اللغوية والنظرية السياسية (2003) لكمليكا وباتن، من نواح عديدة، المدشن الرئيس للنقاش المعياري في التخطيط والسياسة اللغوية، على الرغم من وجود بعض القضايا المثارة والمعالجة بشكل أولي في القليل من المنشورات السابقة عليه (Réaume 1994; Coulombe 1995; Van Parijs 1999; Patten 2001). دعا هذا المجلد المحرر إلى التفكير المستمر والتأمل العميق في تدخل الدولة العادل في اللغة والتنوع اللغوي. وبعبارة أخرى، التساؤل حول مسؤوليات الدولة وأدوارها في حماية اللغات وتعزيز التنوع اللغوي بشكل عام؟ تعتمد الإجابات المتعدد والمتنوعة على هذا التساؤل، كما تبين هذه الفقرة، على كيفية فهم التقليد الليبرالي، ومن خلال تصوراته تصاغ أدوار ومسؤوليات الدولة فيما يتعلق بقضايا الثقافة واللغة.

يمكن القول إن النقاش المعياري حول التخطيط والسياسة اللغوية يتخذ عموما مسارين اثنين؛ مسار يدافع المنظرون له عن ضرورة استخدام الدولة لسلطتها لتعزيز فضاء عام تعددي اللغات، وآخر يدعم المنضوون فيه السياسات اللغوية التي تروج لفضاء عمومي أحادي اللغة (Léger & Lewis 2017). يسوغ الهدف الأول للسياسة، المجال العام المتعدد اللغات، بتصورين مختلفين للمساواة، يلزم كل منهما الدولة بواجبات وأدوار مختلفة. وتعتبر مقاربة الاعتراف المتساوي (The equal recognition) المسوغ الأخلاقي الأول للتعددية اللغوية في المجال العام. يدافع هذا التصور على ضرورة أن تمنح الدولة اهتماما واحتراما متساويا للغات المختلفة التي تتواجد ضمن حدودها. ويجب على مؤسسات الدولة، من هذا المنظور، توفير خدمات عمومية متساوية، عموما، باللغات المختلفة، في المدارس والخدمات الصحية والاجتماعية والإجراءات القضائية والإدارة العامة. تعتمد هذه المقاربة على مبدأ تكافؤ الفرص؛ يجب على الدولة أن توفر فرصا متساوية لبقاء اللغات وازدهارها دون أن

تعنى بالنتائج اللغوية الخاصة. يقول باتن (2007: 21) إن "الاقتراح البسيط وراء الاعتراف المتساوي هو أن العدالة فيما يتعلق باللغات المختلفة والهويات المعتمدة على اللغة تتحقق عبر سياسة المعاملة المتساوية".

يقدم المسوغ الثاني للمجال العام المتعدد اللغات تحت مسمى مقاربة التهيئة أو الصيانة اللغوية (language maintenance) (استبقاء اللغة (language survival)). ويرى هذا الموقف أن الدولة الليبرالية تتحمل المسؤولية الأخلاقية لتعزيز تهيئة وصيانة اللغات المستصغرة [لغات الأقليات؟] أو الضعيفة، ويجب عليها أن تمارس سلطتها من خلال تبني تدابير دستورية أو تشريعية أو اجتماعية لمواجهة القوى الاجتماعية التي تعزز الإقصاء الاجتماعي والانسجام اللغوي بدل التنوع. وبالنسبة لمؤيدي هذه المقاربة فإن الاعتراف العام بلغة ما، على الرغم من كونه يمثل خطوة نحو تحقيق المساواة في الاهتمام والاحترام، فإنه لا يتناول العوامل المتعددة المؤثرة على استخدام اللغة في البيت والحياة العملية والمجتمع المدني ومجال الأعمال. وبعبارة أخرى، يظل نموذج الاعتراف المتساوي قاصرا عن تحيقيق الغاية المنشودة بما فيه الكفاية. ويستند نموذج تهيئة اللغة واستبقاؤها على مفهوم للمساواة يولي اهتماما أكبر بالنتائج اللغوية ذاتها. ويرى مؤيدو هذا التصور أنه إذا أدى توفير الفرص المتساوية فعليا إلى نتائج غير عادلة، فإن الدولة الليبرالية تتحمل مسؤولية أخلاقية بشأن استخدام اللغة في مختلف مجالات الحياة.

يوجد نموذجان عامان لتحقيق الهدف السياسي المتمثل في التعددية اللغوية العامة (McRae 1975)؛ يقسم نموذج الإقليمية (territoriality model) المجتمع السياسي إلى وحدتين أو أكثر، وتعتمد لغة معينة رسمية في كل وحدة، وتكون الحقوق اللغوية في هذه الحالة مضمونة ومعترفا بها ضمن منطقة جغرافية محددة بحدود هذه الوحدات، والأمر نفسه ينطبق على الاعتراف والدعم الرسمي من لدن الدولة. يدعو نموذج الشخصية (personality model) إلى الاعتراف باللغات وضمان الحقوق اللغوية عبر كامل المجتمع السياسي، ويستهدف هذا النموذج أساسا تعزيز التعددية اللغوية المؤسسية لضمان حق المواطنين في التواصل مع الجهات الحكومية والحصول على الخدمات العمومية باللغات الرسمية التي يفضلونها. يدعم مؤيدو استبقاء اللغات وتهيئتها وصيانتها نموذج الإقليمية الذي يجعل اللغة المستصغرة [لغة أقلية؟] رسمية في المناطق التي يتركز فيها متحدثوها، بينما يميل المدافعون عن الاعتراف المتساوي إلى نموذج الشخصية.

تدعم مقاربة التقارب اللغوي (language convergence) أو الانسجام اللغوي (language harmonisation)، على النقيض من نموذجي الاعتراف المتساوي والتهيئة أو الصيانة اللغوية، السياسة الهادفة إلى الأحادية اللغوية العامة. يركز هذا النموذج على المزايا العديدة المرتبطة بتبني المواطنين للغة المهيمنة أو الأعلى مكانة (prestigious)؛ الحراك الاجتماعي، والتداول الديموقراطي والهوية المشتركة، والفعالية (ينظر Patten 2001: 701–702). ويستند هذا النموذج إلى مبدأ تكافؤ الفرص، ولكن يقدم فهما مختلفا للتطبيقات العملية لهذا المبدأ مقارنة بنموذج الاعتراف المتساوي. فهو يبرز، على سبيل المثال، كيفية إسهام تعلم اللغة المهيمنة في تحسين الفرص الاقتصادية للمواطنين الناطقين بلغات أقلية وتسهيل مشاركتهم في السياسة الديموقراطية. ويستلزم هذا التصور لتكافؤ الفرص اعتماد سياسات، وتخصيص موارد لدعم تعليم اللغة المهيمنة وتعلمها، إلى جانب توفير خدمات ترجمية لمساعدة المواطنين الذين لا يتقنون اللغة المهيمنة.

أود أن أشير هنا إلى بعد أخير ينهض بدور مهم في النقاش حول الأحادية اللغوية مقابل التعددية اللغوية العامة في المجال العام؛ هناك من يرى أن علاقتنا باللغة تتحدد بكونها المكون والمشكل الجوهري لهويتنا، بينما يولي آخرون أهمية أكبر للوظائف

الأداتية للغة. وهناك طريقة أخرى لتأطير هذا التضارب والتوتر بين اللغة والهوية والفعالية، وهي السؤال عما إذا كان يجب على الدولة أن تهتم بالمصالح المرتبطة بالهوية أو بتلك التي لا تتعلق بها (ينظر De Schutter & Robichaud 2015: 4–10). فمن يتبنى العلاقة التكوينية بين اللغة والهوية يرى أنه يجب على الدولة أن تدعم وتعزز الاستقلال الشخصي وكرامة الأفراد في مختلف المجتمعات اللغوية. وعلى النقيض من ذلك، يؤيد أولئك الذي يشددون على الوظائف الأداتية للغات السياسات التي تركز بشكل أساس على الحراك الاجتماعي أو التداول الديموقراطي، أي السياسات اللغوية التي تحفز المواطنين على التوافق مع اللغة المهيمنة.

أود أن أشير هنا إلى بعد أخير ينهض بدور مهم في النقاش حول الأحادية اللغوية مقابل التعددية اللغوية العامة في المجال العام؛ هناك من يرى أن علاقتنا باللغة تتحدد بكونها المكون والمشكل الجوهري لهويتنا، بينما يولي آخرون أهمية أكبر للوظائف الأداتية للغة. وهناك طريقة أخرى لتأطير هذا التضارب والتوتر بين اللغة والهوية والفعالية، وهي السؤال عما إذا كان يجب على الدولة أن تهتم بالمصالح المرتبطة بالهوية أو بتلك التي لا تتعلق بها (ينظر De Schutter & Robichaud 2015: 4–10). فمن يتبنى العلاقة التكوينية بين اللغة والهوية يرى أنه يجب على الدولة أن تدعم وتعزز الاستقلال الشخصي وكرامة الأفراد في مختلف المجتمعات اللغوية. وعلى النقيض من ذلك، يؤيد أولئك الذي يشددون على الوظائف الأداتية للغات السياسات التي تركز بشكل أساس على الحراك الاجتماعي أو التداول الديموقراطي، أي السياسات اللغوية التي تحفز المواطنين على التوافق مع اللغة المهيمنة.

نتناول، بغرض توضيح تداعيات المواقف المستعرضة هنا، تصورين متنافسين حول كيفية تصميم الدولة الليبرالية للسياسات اللغوية وتفاعلها مع مطالب الحقوق اللحقوق اللغوية للمجتمعات اللغوية المختلفة.

4. نظريات ومقاربات

طور آلان باتن وفيليب فان باريس نظريتين معياريتين شموليتين حول واجبات وأدوار الدولة الليبرالية فيما يتعلق باللغة والتنوع اللغوي، وقدمت كل نظرية عبر سلسلة من المقالات وفصول الكتب التي تناولت الأسس المعيارية، وعمقت فهم المبادئ الليبرالية، وأوضحت التداعيات السياسية لواجبات الدولة وأدوارها في الخطط والسياسات اللغوية. وسيعرض الجزء المتبقي من هذه المساهمة هاتين النظريتين المتنافستين بالتركيز على التشابهات والاختلافات في تصور المبادئ الليبرالية وتطبيقاتها.

5. تطبيقات مختارة

1.5. فيليب فان باريز

تستند نظرية فيليب فان باريس المعيارية للعدالة اللغوية على ركيزتين أساسيتين؛ تعزيز اللغة الإنجليزية بوصفها لغة عالمية مشتركة وتبني الإقليمية اللغوية. وتفترض أن على الدولة واجب دعم وتعزيز اللغة الإنجليزية وتعلمها وتمكين المجتمعات اللغوية من الاستحواذ على إقليم (grab a territory) تعتمد فيه لغتهم للتعليم والخدمات العامة. وتتأسس هذه النظرية على ثلاثة مبادئ أساس؛ التعاون العادل، والمساواة في الفرص، والمساواة في التقدير. ويعد تفسير هذه المبادئ الثلاثة والعلاقات الرابطة بينها المسوغ المعياري لهذه النظرية.

ينص المبدأ الأول، في هذه النظرية، على أن انتشار اللغة الإنجليزية عالميا حقيقة واقعية لا يمكن إنكارها، وأنه يجب الترحيب بهذه الحقيقة، بل وتسريع وثيرتها. ينبغي تشجيع ودعم وتعزيز انتشار لغة مشتركة من لدن الليبراليين، لأن هذا النمط من اللغة الموحدة يعزز التفاهم والتواصل بين الأفراد، وهو ما سيحفز السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية المتساوية وتعزيزها. يكتب فان باريس (2011: 28) "يتطلب التقدم نحو العدالة المتساوية بروز ديموس= هيئة شعبية (Demos) عالمي، وهو أمر يسهل تحقيقه، بل ويصبح ممكنا، بفضل وجود لغة مشتركة". وبينما يحاجج فان باريس لصالح أن انتشار اللغة الإنجليزية سيعزز العدالة على مستوى العالم، فإنه يؤكد أيضا أنها ستؤدي إلى ظلم لغوي ينبغي على الدول التصدي له والتخفيف من حدة آثاره. ويمكن أن يساهم مبدأ التعاون العادل والمساواة في الفرص والتقدير المتكافئ من فهم هذا الظلم والعمل على تصحيحه.

أولا، قد يؤدي تسريع وتيرة انتشار اللغة الإنجليزية إلى فوائد ومكاسب للبعض لكنه حتما سيفرض تكاليف على الآخرين؛ يستلزم تعلم لغة جديدة، على سبيل التمثيل، استثمارا كبيرا للوقت والجهد وأحيانا المال، وكلها أعباء يتحملها غير الناطقين بالإتجليزية. وفي المقابل يتيح انتشار اللغة الإنجليزية للناطقين بها فرصا متعددة تتضمن العمل والتنقل والدراسة والتطوير الشخصي وغيرها من الفرص المتنوعة. ومعنى هذا أن الناطقين بالإنجليزية لا يتحلمون أية تكاليف فقط لاكتساب اللغة، بل إن انتشار لغتهم يرفع فعلا من قيمة كفاياتهم اللغوية. يقيّم فان باريز التوزيع اللامتكافئ للتكاليف والفوائد من منظور إطار مبدأ التعاون العادل، ويعتمد تعريفا لهذا المبدأ من الواضح أنه يقتضي تحويلات مالية أو ضرائب لغوية. لكن بالنظر إلى أن فرص فرض مثل هذه الضريبة اللغوية "ضئيلة" (dim) يوصي باريس بدلا من ذلك بـ"الصيد التعويضي" (compensatory poaching) للمواد الإنجليزية من الإنترنت كنوع من "العدالة الخشنة" (rough justice) (2011: 79). يجب على غير الناطقين بالإنجليزية الوصول إلى المحتوى الذي ينشره الناطقون بها واستخدامه مقابل التكاليف التي تكبدوها في تعلمها "إذ لا يعدو هذا أن يكون نوعا من الركوب المجاني التعويضي (إن لم يكن انتقاميا) تعويضا خشنا عن الفائدة الكبيرة التي يحصل عليها الناطقون بالإنجليزية مجانا نتيجة تعلم غير الناطقين للإنجليزية بصعوبة" (2011: 81).

ثانيا، يعنى فان باريس بالفرص اللامتكافئة الناتجة عن انتشار اللغة الإنجليزية للناطقين الأصليين بها مقارنة بغيرهم. ويناقش أربع صيغ للامساواة في الفرص المؤسسة على اللغة؛ الوظائف المرتبطة باللغات المشتركة، والوظائف الأخرى التي "يسهل الوصول إليها" من لدن الناطقين الأصليين بهاته اللغات، والتفاعلات المباشرة بين الأفراد، وأخيرا، الفرص التي توفرها وسائل الإعلام (2011: 92–94). وأفضل طريقة للمساواة في الفرص بين الناطقين الأصليين باللغات المشتركة وغير الناطقين بها في هذه السياقات، حسب الباحث، هي "الإسراع بتعميم اللغة المشتركة في كل دولة لتتجاوز النخب"(2011: 115). ورغم طرح بدائل أخرى مثل تغيير أنظمة اللغة وتقديم تحويلات مالية تعويضية لغير الناطقين الأصليين باللغة المشتركة المفتقدين للطلاقة اللغوية فيها، إلا أن فان باريس يرى أن العدالة العالمية المتساوية تتحقق بشكل أفضل من خلال انتشار لغة مشتركة. ويقترح كإجراء لذلك اعتماد التعليم الانغماسي وفرض ضرائب مرتفعة على الدبلجة (dubbing) بوصفها أداة سياسية منخفظة التكلفة لتشجيع إتقان اللغة الإنجليزية. ومنطق هذا الاقتراح يتحدد في أن مشاهدة الترجمة النصية (subtitled) بدلا من الدبلجة سيقوي التعرض للغة الإنجليزية المساهم في رفع مستوى المهارة اللغوية. وهكذا فإن حظر الدبلجة سيساهم في دمقرطة الكفاءة في اللغة المشتركة ويقلل من اللامساواة في الفرص القائم على اللغة.

ثالثا، يقترح فان باريس مبدأ معياريا أخيرا يسير في تعارض مع المبادئ السابقة؛ فينما يدعمُ مبدآ التعاون العادل وتكافؤ الفرص انتشار اللغة الإنجليزية، فإن مبدأ التكافؤ في الاحترام/ التقديم يؤكد أهمية الاعتراف باللغات الأخرى ومجتمعاتها اللغوية. وفقا لدي شوتر وروبيشيو (Schutter and Robichaud (2015: 14)) فإن "منح الإنجليزية مكانة عالمية ومميزة قد يشعر متحدي اللغات الأخرى بالدونية اللغوية للغاتهم والتهديد من هذه اللغة الفائقة المركزة (supercentral)، أو الاستياء من إضطرارهم إلى التحدث بها بشكل غير متقن في السياقات الاجتماعية المتزايدة". وفي ضوء هذا التصور، يوفر مبدأ المساواة في التقدير، الساعي إلى تحقيق الاحترام المتساوي للهويات الجماعية، الأساس المعياري للاقتراح الثاني الذي قدمه فان باريس؛ الإقليمية اللغوية. وبعبارة أخرى، يستوجب هذا المبدأ تمكين الجماعات اللغوية من فرض لغتها في التعليم والخدمات العامة.

تتميز الإقليمية اللغوية (Linguistic territoriality) بسمتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في ضرورة أن يكون النظام اللغوي (language regime) إقليميا (territorial) عوض أن يكون شخصيا (personal). ويرى فان باريس (2011: 146) أن الحدود اللغوية أساسية لتحقيق مبدأ التكافؤ في التقدير، ويؤكد أن النظام اللغوي يجب أن يجعل "كل لغة ملكة" ضمن حدود إقليمية محددة. ويتطلب هذا أن تقر القوانينُ اللغةَ المحلية لغة رسمية للتعليم والتواصل العام، أي "اللغة التي تنشر بها القوانين، ويدار بها القضاء، وتبث بها وسائل الإعلام العمومية، وتنشر بها المعطيات الرسمية، وتجرى بها الانتخابات، وتعقد بها الهيئات المحلية والإقليمية والوطنية جلساتها، وتعتمد أحيانا لغة للإعلانات التجارية في الأماكن العامة، ولغة الأعمال في الشركات الكبرى" (2011: 134). وينبغي أن ينص النظام اللغوي بوضوح على ضرورة إتقان كل فرد مقيم اللغة الإقليمية. أما السمة الثانية المميزة للإقليمية فهي طابعها الإجباري القسري لا الاستيعابي التكييفي. وبحسب منظور التكافؤ في الاحترام يعتبر النظام القسري (coercive regime) أفضل من البدائل الأخرى المتاحة لقدرته على التدخل وتعديل الديناميات اللغوية التي تفضل الإنجليزية أو لغة أخرى على حساب اللغات المحلية غير المهيمنة. وسيؤكد النظام القسري، على سبيل المثال، أن "الأفراد الذين يعتزمون الاستقرار في الإقليم سيتعين عليهم تعلم كيفية التواصل باللغة المحلية" وسيلزم "أطفالهم بتلقي تعليمهم بتلك اللغة" (2011: 141).

تفضي مبادئ التعاون العادل والمساواة في الفرص والتكافؤ في التقدير إلى صياغة فان باريس لنظرية معيارية في العدالة اللغوية، تسعى إلى تسريع وتعزيز انتشار اللغة الإنجليزية كلغة عالمية مشتركة، مع الحفاظ عل حق كل جماعة لغوية في فرض لغتها في التعليم والخدمات العامة داخل مجالها الإقليمي. تتضمن فقرة القراءات الإضافية [في نهاية المقال] قائمة بأسماء الكتاب التي تناولوا بالنقاش الجوانب الأساسية لنظرية فان باريس ومسوغاتها المعرفية.

2.5. آلان باتن

يعيد كتاب "الاعتراف المتساوي: الأسس الأخلاقية لحقوق الأقليات" التأكيد على الحجة المعيارية المؤيدة للتعددية الثقافية الليبرالية، موضحا أن الحقوق اللغوية والثقافية للأقليات لا تتعارض مع المبادئ الليبرالية، بل وتقتضيها. ويتحدد الهدف الأساس لهذا الكتاب في التأكيد على أن حقوق الأقليات متطلبات جوهرية للعدالة الليبرالية. يقول باتن (2015: 92): "أحاول إعادة صياغة الحجة لصالح الليبرالية التعددية بطريقة تجعلها أكثر متانة، وأكثر تجذرا في القيم الليبرالية، وأقل هشاشة أمام الانتقادات التي أثيرت بصددها مؤخرا". وعلى النقيض من فان باريس طور باتن إطارا نظريا لحقوق الأقليات ودافع عند واستخدمه لمعالجة قضايا مختلفة من ضمنها قضية التخطيط والسياسة اللغوية.

يركز هذا القسم على كيفية تطبيق مقاربة باتن الليبرالية لحقوق الأقليات على مسألة اللغة، ولكنَّ فهم نظريته هذه يقتضي التطرق للأسس النظرية التي تستند عليها وتفسيرُه للمبادئ الليبرالية. ويمكن اختزال دفاع باتن المعياري عن التعددية الثقافية الليبرالية في ثلاث خطوات أساسية؛ إعادة صياغة فكرة أو مبدأ الحياد الليبرالي، وتطوير مفهوم جديد للثقافة، والدفاع عن حقوق الأقليات بناء على الاعتراف العادل بالثقافات.

أولا، يستند دفاع باتن الأخلاقي عن حقوق الأقليات إلى الحياد الليبرالي. ويتمحور هذا المبدأ حول الدولة وكيفية استخدام سلطتها لتعزيز تصورات محددة حول الجيد/الخير (good) وتقويض/ تثبيط أخرى. ويقدم باتن تصورا جديدا يسمى "حياد المعاملة". والذي يشدد على أن مؤسسات الدولة وسياساتها يجب أن تكون عادلة في استيعاب التصورات المختلفة للجيد/ الخير. يقول باتن (2014: 137) "عندما تعتمد الدولة سياسات تستوعب بشكل متساو التصورات المتنافسة للجيد/الخير، عندها تستطيع أن تزعم منطقيا بأنها لا تتخذ موقفا انحيازيا لصالح أي منها". ويتوجب على الدولة، بشكل خاص، وفقا لهذا التصور للحياد، ضمان توفير شروط أساسية عادلة تمكن كل فرد من السعي لتحقيق تصوره الخاص للجيد/ الخير.

ثانيا، يقدم باتن تصورا جديدا للثقافة يركز على التحكم في علميات التنشئة الاجتماعية ومشاركة الظروف التكوينية؛ يتربط البعد الأول بالمؤسسات والممارسات المعنية بتنشئة الجيل الجديد أو الوافدين الجدد، وبالأخص من يملك السيطرة على هذه المؤسسات والممارسات؛ أفراد المجموعة الثقافية المعنية أو غيرهم من أفراد المجموعات الأخرى. وتتمحور الثقافة على الاستمرارية الثقافية؛ أي عملية انتقالها عبر الأجيال. يقول باتن (2014: 50): "ما دام جيل معين من الثقافة يتحكم في تنشئة الجيل الجديد أو مجموعة من الوافدين الجدد، فإن هناك استمرارية ثقافية، حتى ولو أجرى الجيل المتأخر مراجعات جذرية على القيم والمعاني والممارسات السائدة". يتعلق البعد الثاني بما يميز الثقافات عن بعضها البعض، ووفقا لباتن، تتعلق الثقافة بالسلالة الاجتماعية (social lineage)؛ إذ إن الأشخاص المشاركين في ثقافة معينة قد تعرضوا لظروف تكوينية معينة تختلف عن تلك التي تعرض لها الآخرون "ما يتقاسمه الناس عندما يتشاركون في ثقافة هو تعرضهم لجملة من المؤثرات التكوينية"(Patten 2014: 51).

تتضمن الخطوة الثالثة الحاسمة استخدام هذه المفاهيم الجديدة للحياد الليبرالي والثقافة كركائز أساسية للدفاع عن حقوق الأقليات استنادا إلى الاعتراف المتساوي. وتعتمد هذه المقاربة الليبرالية لحقوق الأقليات، كما قلنا سابقا، على تأسيس ظروف أساسية عادلة بحيث يمكن لكل فرد في المجتمع السعي لتحقيق أسلوب حياته المفضل. ويتحقق الاعتراف المتساوي بالثقافات، على وجه الخصوص، عندما "يقدم نوع مماثل من الدعم المحدد لكل منها (Patten 2014: 161).

كيف يمكن ترجمة هذه المقاربة الليبرالية لحقوق الأقليات في التخطيط والسياسة اللغوية؟ لنتذكر أن فان باريس دافع على تعزيز انتشار اللغة الإنجليزية بوصفها لغة عالمية مشتركة استنادا إلى مبادئ التعاول العادل والمساواة في الفرص، ثم أسس للإقليمية اللغوية انطلاقا من مبدأ المساواة في التقدير. وتتضمن العدالة اللغوية بالنسبة له، تسريع وثيرة انتشار اللغة الإنجليزية في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى الدول والدول الفرعية (substates) المحددة لغويا. وفي المقابل يستند الإطار المعياري لباتن إلى مبادئ الحياد الليبرالي، وخاصة الحياد في المعاملة، والمساواة في الفرص التي تفهم على أنها الفرص العادلة لتحقيق الاستقلالية الذاتية. يؤسس هذان المبدآن الجوهريان للاعتراف المتساوي بالثقافات. وتركز مقاربة باتن من منظور التخطيط والسياسة اللغوية على الواجبات والأدوار التي تقع على عاتق الدولة لضمان أرضية عادلة للغات الأغلبية والأقلية

عل حد سواء. وكما يوضح باتن نفسه "ليست مهمة السياسة اللغوية تحقيق نتائج لغوية محدد، بل إقامة ظروف أساسية عادلة غير قائمة على النتائج التي يمكن من خلالها لمتحدثي اللغات المختلفة استدامة وإنجاح مجتمعاتهم اللغوية الخاصة" (2014: 198).

يؤيد باتن، بشكل خاص، التعددية اللغوية الرسمية وفقا للنسب المئوية، أي مقاربة حيث تمنح الدولة "صيغا من المساعدة المتكافئة تقريبا لكل لغة على أساس النسب" (2014: 200). وتعني التعددية اللغوية الرسمية أن المؤسسات العامة، بما فيها المحاكم والمدارس، تقدم خدماتها للسكان باللغة الرسمية التي يختارونها. ويترجم هذا، من الناحية النظرية، إلى تقديم الخدمات العامة باللغات الرسمية المعينة، وترجمة القوانين وجعلها متاحة بهاته اللغات، وتوفقير التعليم العام للأطفال بلغة من هاته اللغات التي يختارها آباؤهم. وتحتوي الخطة التي تصورها باتن، مع ذلك، على قيد مهم؛ تخصص الموارد وفقا لعدد الأشخاص الذين يطلبون الخدمات بكل لغة رسمية. ويعد التوزيع النسبي بمثابة "المعيار المستقل للعدالة الذي لا يلزم بالتقديم الزائد للمساعدة أو الاستيعاب أو الاعتراف بالثقافات أو اللغات المتَّضِعَة خارج اقتضاءات العدالة" (214: 153). ويلاحظ باتن، في التطبيق العملي لهذا التصور، أن هذا يعني أن أعضاء المجتمعات اللغوية الأقلية قد يضطرون للسفر مسافات أطول للوصول إلى الخدمات، وأن بعض الخدمات العامة قد لا تتاح مطلقا، كما أن التعليم قد يُوَفر وفقا لشرط "العدد الكافي". وبالنسبة لباتن، يتحقق الاعتراف المتساوي بالثقافات "عندما يحصل الناس على خدمات بلغتهم الخاصة بما يعادل قيمتها بناء على مطالباتهم العادلة بالموارد العامة بدلا من الحصول على خدمات معادلة" (2014: 201).

ومن الصعب، عموما، تحديد الآثارت والتداعيات المؤسسية والسياسية للاعتراف العادل، لأن ما يعتبر شروطا أساسية عادلة يختلف بناء على العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي تميز كل مجتمع. وكما يكتب باتن (2014: xii) في مقدمة الكتاب "إن الاستنتاجات التي أقدمها توضح الخيارات السياسية المعيارية من خلال اقتراح ما هي الاسئلة التي يجب طرحها والمعايير التي يجب اعتمادها، لكنها لا تحدد الخيارات بشكل نهائي لأن هناك مسائل واقعية مهمة يجب أن تدرس بدقة في سياق آخر". وما هو واضح، مع ذلك، هو أن شرط التوزيع النسبي يعني أن أفراد الأقليات اللغوية الأكبر سيحصلون على خدمات عامة أكثر بلغتهم أكثر من أعضاء الأقليات اللغوية الأصغر. وهذا يمثل، بالنسبة لباتن، الاعتراف المتساوي بالثقافات لأن العدالة تستدعي تقديم تمويل مكافئ لكل فرد في اللغات المختلفة.

يعنى كل من باتن وفان باريس، إذن، بمبدأ المساواة في الفرص بدلا من النتائج، غير أن تفسيرهما الخاص لهذا المبدأ الجوهري يتضمن تأثيرات موسسية وسياسية متمايزة. وعلاوة على ذلك، يؤسس اهتمام باتن الأساسي بمبدأ الحياد الليبرالي لوجهة نظره حول الدولة الليبرالية وكيف ينبغي عليها ممارسة سلطتها في القضايا الثقافية واللغوية. بينما يوضح اعتماد فان باريس مبدأ التكافؤ في التقدير وجهة نظر بديلة لعلاقة اللغة بالمجتمع والدولة. وكلا النظريتين للعدالة اللغوية، باختصار، ليبراليتان من حيث المبدأ، غير أن أولوياتهما وترتيبهما للمبادئ الليبرالية أوصلهما إلى الدفاع عن مجموعة مختلفة من الواجبات والأدوار التي يجب أن تضطلع بها الدولة بخصوص اللغة والتنوع اللغوي.

6. التحديات والمناقشات والرؤى

سعت هذه المساهمة إلى تغطية النقاشات المعيارية في التخطيط والسياسة اللغوية، بالتركيز على رؤاها، وبالخصوص تصوراتها لكيفية تفاعل الدولة مع للغات والتنوع اللغوي وتدبيره. وقد تناولت ثلاثة نقاط أساس؛ كانت الأولى تعريف الدولة وسلطة الدولة بالمقارنة بين موقفين نظريين مهيمنين؛ الليبرالي والماركسي. وبينما تطور النقاش المعياري أساسا ضمن التقليد الليبرالي، فإن تخصيص الآراء الماركسية بالنقاش ألقى الضوء على السمات المميزة للدولة الليبرالية وكيفية فهمها للعلاقة بين اللغة والمجتمع والدولة. وتناولت المساهمة في النقطة الثانية ملامح تطور النقاش المعياري في التخطيط والسياسة اللغوية بالتمييز بين هدفين أساسيين للسياسة- المجال العام المتعدد اللغات والمجال العام الأحادي اللغة- ومختلف المقاربات التي طورت لتحقيقهما. وتطرقت المساهمة، في النقطة الثالثة، بالتفصيل لبعض الجوانب من نظريتي فان باريس وآلان باتن في العدالة اللغوية؛ فقد قدم هذان المنظران أكثر التأملات المعيارية شمولا ونسقية بشأن واجبات وأدوار الدول في التخطيط والسياسة اللغوية. ورغم تموقعهما الواضح ضمن المعسكر الليبرالي، إلا أن نظرياتهما تتأسس على جملة متنوعة من المبادئ الليبرالية التي لها تأثيرات مؤسسية وسياسية على اللغة والتنوع اللغوي.

دعوني أختتم بتحديد ملامح مجال بحثي معياري ناشئ من علاقة الفسلفة السياسية بعلم السياسة المقارن. قام علماء السياسية في السنوات الأخيرة بإعادة استثمار أسئلة السياسة اللغوية من منظور تقاليد الدولة، وقد طورت، بشكل خاص، ليندا كاردينال وسيلما سونتاغ (Linda Cardinal and Selma Sonntag (2015)) مقاربة تركز على تفسير كيفية ومبررات اعتماد الدول سياسات لغوية بعينها؛ أي لماذا تختار بعض السياسات اللغوية وتتجاهل أخرى. ويتطلب تحليل خيارات السياسة اللغوية، وفقا لهذه المقاربة، تحويل الانتباه إلى تقاليد الدولة(state traditions). فما هي تقاليد الدولة؟ ولماذا هي مهمة جدا؟ يتضمن مفهوم تقاليد الدولة تحليلا سياقيا لأدوار الدولة مع التركيز بشكل خاص على الفلسفات العامة والمبادئ السياسية التي تؤطر وتوجه كيفية ممارسة مؤسسات الدولة للسلطة. تحدد تقاليد الدولة، حسب كاردينال وسوتناغ (2015: 4) حدود الممكن؛ إذ "تعين المسار التي تسلكه الدول في صنع السياسات". تُوَجِّهُ السياسات اللغوية في كندا، على سبيل التمثيل، بتقاليد الدولة الفيدرالية والتسويات السياسية (Cardinal & Léger 2018).بينما يظل اعتماد السياسة اللغوية في فرنسا على الجمهورانية (republicanism)، على الرغم من أن الحركات الاجتماعية والسياسات اللامركزية قد فتحت المجال المؤسسي للتجديد على المستوى المحلي (Harguindéguy & Itçaina 2011).

يعتمد المنظرون السياسيون على المبادئ الليبرالية لتوضيح وتسويغ ما يعتبر ملائما وعادلا في التخطيط والسياسة اللغوية، ويذهب علماء السياسة إلى أن هذه المبادئ الليبرالية تتشكل وفقا للسياق التاريخي والتقاليد السياسية. وبعبارة أوضح، يعتقد علماء السياسة أن المعيارية (normativity) تستند إلى المكان وتتجذر في التاريخ السياسي، مقابل اعتقاد المنظرين السياسيين أنها تتأسس على المبادئ المجردة للديموقراطية الليبرالية. وعموما، هناك منطقة تقاطع مهمة بين هذين المجالين لم تستكشف بعد؛ يمكن أن يساهم البحث في التوترات الناتجة عن استناد المعيارية إلى تقاليد الدولة بدل المبادئ المجرد للديمقراطية الليبرالية في تقديم رؤى وتصورات جديدة، من دون التأكيد على الحاجة الضرورية لدمج النقاشين في إطار واحد (نظرا لاختلاف أسئلتهما البحثية التميزة وشرعية نماذجها البحثية) قد يوفر العمل في هذا المجال المشترك فرصا قيمة للبحث والتفكير حول أخلاقيات وسياسات التخطيط والسياسة اللغوية.

للاستزادة القرائية

- كان كتابا "العدالة اللغوية لأوروبا والعالم" و"الاعتراف المتساوي: الأسس الأخلاقية لحقوق الأقليات" موضوع حوارات كتابية انخرط فيها النقاد وصاحبا الكتابين للتفاعل مع جوانب من نظريتهما ومناقشتها.
- راجع، للاطلاع على الردود على فيليب فان باريس، "المراجعة النقدية للفلسفة الاجتماعية والسياسية" المجلد 18(2)، و"الدراسات الأوروبية والإقليمية" المجلد 9. وينظر، للردود على آلان باتن، "ورشات الأخلاق" المجلد 10(2)، و"المراجعة النقدية للفلسفة الاجتماعية والسياسية"، المجلد 20(1). و"مراجعة القدس للدراسات القانونية" المجلد 12(1).
- ينظر، للاطلاع على النقاش المعياري في التخطيط والسياسة اللغوية، دي شوتر 2007.
- ينظر، للاطلاع على الإسهامات الجديدة للتخطيط والسياسة اللغوية من زاوية معيارية، مقالات Léger and Lewis (2017).

الإحالة البيبليوغرافية على المرجع الأصلي الذي تمت ترجمته

Bartlett, T. (2017). Positive discourse analysis 1. In J. Flowerdew & J. E. Richardson (Eds.), *The Routledge handbook of critical discourse studies* (pp. 133-147). Routledge.

قائمة البيبلوغرافيا

- Berlin, I. (1969). *Four essays on liberty*. London: Oxford University Press.
- Cardinal, L., & Léger, R. (2018). The politics of multilingualism in Canada: A neo-institutional approach. In P. Kraus & F. Grin (Eds.), *The politics of multilingualism: Europeanisation, globalisation and linguistic governance* (pp. 19–37). Amsterdam: John Benjamins. https://doi.org/10.1075/wlp.6.02car
- Cardinal, L., & Sonntag, S. K. (2015). *State traditions and language regimes*. Montreal: McGill-Queen's University Press.
- Coulombe, P. (1995). *Language rights in French Canada*. New York: Peter Lang.
- Das, R. (2006). Marxist theories of the state. In S. Pressman (Ed.), *Alternative theories of the state* (pp. 64–90). London: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1057/9780230372795_4
- De Schutter, H. (2007). Language policy and political philosophy: On the emerging linguistic justice debate. *Language Problems and Language Planning, 31*(1), 1–23. https://doi.org/10.1075/lplp.31.1.02des
- De Schutter, H., & Robichaud, D. (2015). Van Parijsian linguistic justice: Context, analysis and critiques. *Critical Review of International Social and Political Philosophy, 18*(2), 87–112. https://doi.org/10.1080/13698230.2015.1023627
- Dunleavy, P., & O'Leary, B. (1987). *Theories of the state: The politics of liberal democracy*. London: Palgrave.

- Hall, T. (2007). Marxism: The state as a real illusion. In E. Cudworth, T. Hall, & J. McGovern (Eds.), *The modern state: Theories and ideologies* (pp. 91–112). Edinburgh: Edinburgh University Press. https://doi.org/10.1515/9780748629565-006
- Harguindéguy, J.-B., & Itçaina, X. (2011). Towards an institutionalized language policy for the French Basque Country? Actors, processes and outcomes. *European Urban and Regional Studies, 19*(4), 434–447. https://doi.org/10.1177/0969776411428497
- Hay, C., & Lister, M. (2006). Introduction: Theories of the state. In C. Hay, M. Lister, & D. Marsh (Eds.), *The state: Theories and issues* (pp. 1–20). London: Red Globe Press.
- Ives, P. (2014). De-politicizing language: Obstacles to political theory's engagement with language policy. *Language Policy, 13*, 335–350.
- Jessop, B. (1977). Recent theories of the capitalist state. *Cambridge Journal of Economics, 1*(4), 353–373.
- Kymlicka, W. (2018). Liberal multiculturalism as a political theory of state–minority relations. *Political Theory, 46*(1), 81–91. https://doi.org/10.1177/0090591717696021
- Kymlicka, W., & Patten, A. (2003). *Language rights and political theory*. Oxford: Oxford University Press. https://doi.org/10.1017/S0267190503000163
- Léger, R., & Lewis, H. (2017). Normative political theory's contribution to language policy research. *Journal of Multilingual and Multicultural Development, 38*(7), 577–583. https://doi.org/10.1080/01434632.2016.1192177
- Lewis, H. (2013a). Language maintenance: A liberal-egalitarian approach. *Journal of Multilingual and Multicultural Development, 34*(7), 672–689. https://doi.org/10.1080/01434632.2013.797985
- Lewis, H. (2013b). On the right to linguistic survival. *Regional & Federal Studies, 23*(1), 87–99. https://doi.org/10.1080/13597566.2012.754354
- McRae, K. (1975). The principle of territoriality and the principle of personality in multilingual states. *International Journal of the Sociology of Language, 4*, 33–54. https://doi.org/10.1515/ijsl.1975.4.33
- Miliband, R. (1965). Marx and the state. *The Socialist Register, 2*, 184–194.
- Patten, A. (2001). Political theory and language policy. *Political Theory, 29*(5), 691–715. https://doi.org/10.1177/0090591701029005005
- Patten, A. (2007). Theoretical foundations of European language debates. In D. Castiglione & C. Longman (Eds.), *The challenges of multilingualism in law and politics* (pp. 15–35). London: Hart Publishing.
- Patten, A. (2014). *Equal recognition: The moral foundations of minority rights*. Princeton: Princeton University Press.
- Patten, A. (2015). The moral foundations of minority rights: A reply to Attas, Bardon, and Gans. *Jerusalem Review of Legal Studies, 12*(1), 91–104. https://doi.org/10.1093/jrls/jlv024

- Peled, Y. (2017). Language and the limits of justice. *Journal of Multilingual and Multicultural Development, 38*(7), 645–657. https://doi.org/10.1080/01434632.2016.1192175
- Réaume, D. (1994). The group right to linguistic security: Whose rights, what duties? In J. Baker (Ed.), *Group rights* (pp. 118–141). Toronto: University of Toronto Press.
- Schmidt, R. (2014). Democratic theory and the challenge of linguistic diversity. *Language Policy, 13*(4), 395–411. https://doi.org/10.1007/s10993-014-9324-0
- Van Parijs, P. (1999). Quelle philosophie politique pour une démocratie plurilingue? In Groupe Avenir UCL (Ed.), *Des idées et des hommes: Construire l'avenir de la Wallonie et de Bruxelles* (pp. 11–26). Brussels: Academia – Bruylant.
- Van Parijs, P. (2011). *Linguistic justice for Europe and for the world*. Oxford: Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acprof:osobl/9780199208876.001.0001